الاجتماع الـ124 للجنة التعاون المالي الخليجي أكد أهمية التنسيق المشترك وتعزيز التكامل الاقتصادي في ظل التحديات العالمية المتسارعة

المخيزيم: تعزيز العمل الخليجي لمواجهة الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية

من اليمين: محمد بن هادي الحسيني والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة ومحمد الجدعان وسلطان بن سالم الحبسي وعلي بن أحمد الكواري ود.صبيح المخيزيم وجاسم البديوي في لقطة جماعية مع وزراء المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الاجتماع الـ124 للجنة التعاون المالي الخليجي

صورة جماعية لوزراء المال والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون مع المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا

علي إبراهيم

أكد وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د. صبيح المخيزيم أمس ضرورة تعزيز التنسيق الخليجي المشترك وتطوير آليات العمل الاقتصادي لمواجهة التحديات والاضطرابات الجيوسياسية التي تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي في المنطقة والعالم. وقال الوزير المخيزيم في كلمته خلال الاجتماع الـ124 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن التحديات والمتغيرات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم بدءا بالتوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ حركة التجارة العالمية وصولا إلى التقلبات في أسواق الطاقة والغذاء تتطلب بذل المزيد من الجهد لتعزيز العمل الخليجي المشترك لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وأشار إلى دور مجلس التعاون الخليجي كمنصة للتضامن ووحدة الصف الذي أثبت منذ تأسيسه أنه نموذج ناجح للوحدة الإقليمية وقوة للاستقرار والنمو، كما حقق إنجازات بارزة من بينها، تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي وتطوير الأسواق المالية وتوسيع الاستثمارات المشتركة وتوحيد الجهود في مجالات الجمارك والضرائب والأنظمة المالية، إضافة إلى إطلاق مبادرات للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط مصدرا رئيسيا للدخل.

ولفت إلى قوة ومكانة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توقع البنك الدولي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الخليجي نحو 3,2٪ خلال العام الحالي على أن يرتفع عام 2026 إلى 4,5٪ من خلال توجه دول المجلس إلى تنويع الاقتصاد والتوسع في الأنشطة غير النفطية والاستثمارات في البنية التحتية والتوسع في المشاريع السياحية.

وأكد الوزير المخيزيم حرص دولة الكويت على مواصلة عقد مثل هذه اللقاءات التي تمثل ركيزة أساسية في ترسيخ العلاقات الاقتصادية الخليجية وتعزيز مسيرة التكامل المالي والاقتصادي المشترك.

من جانبه، قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي في كلمته إن المجلس حقق إنجازات كبيرة ومتعددة في وقت تؤكد توجيهات قادة دول مجلس التعاون على ضرورة المضي قدما نحو المزيد من التكامل وبما يواكب تطلعات مواطني هذه الدول وطموحاتهم.

وأشار البديوي إلى دور لجنة التعاون المالي والاقتصادي في دول مجلس التعاون بدعم خطوات التكامل الاقتصادي إلى أعلى مستوياته، مؤكدا أن هذه الدول أولت اهتماما كبيرا بكل مجالات التعاون فيما بينها لاسيما المجال الاقتصادي.

وذكر أن المؤشرات الاقتصادية توضح أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بنهاية عام 2024 بلغ نحو 2,3 تريليون دولار وبلغ حجم التجارة الخارجية نحو 1,5 تريليون دولار، مبينا أن بمنطقة التجارة الحرة مرورا بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة أسهمت في تنمية التجارة البينية بين دول المجلس، حيث بلغت قيمتها أكثر من 145 مليار دولار عام 2024 بنسبة نمو بلغت نحو 9,8٪ مقارنة بعام 2023.

وأضاف أن تلك المؤشرات ليست مجرد أرقام وإحصاءات فقط بل تجسد بوضوح عمق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتعكس ثمار السياسات الرشيدة التي أقرت منذ انطلاق المجلس لتؤكد المكانة الفاعلة لدوله على المستويين الإقليمي والدولي ودورها في قيادة وتوجيه مسار الاقتصاد العالمي.

تحقيق الاستقرار المالي

وفي سياق متصل، أكد د. صبيح المخيزيم أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة وتحقيق الاستقرار المالي.

جاء ذلك في كلمة الوزير المخيزيم أمس خلال ترؤسه الاجتماع المشترك بين وزراء المال والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون مع المدير العام لصندوق النقد الدولي. وقال الوزير المخيزيم إن هذا الاجتماع يعد فرصة لبحث التحديات الراهنة لتبادل الرؤى وتنسيق السياسات وتعزيز التعاون مع صندوق النقد الدولي، مضيفا أنه يتيح لدول المجلس الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجالات الاستقرار المالي وإدارة السياسات النقدية والمالية وتنويع مصادر الدخل. وأضاف أن الاجتماع يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم طموحات الشعوب نحو مستقبل أكثر ازدهارا ورفاهية، بالاضافة إلى استشراف آفاق المستقبل من خلال قراءة دقيقة للمتغيرات العالمية واستثمار الفرص المتاحة في مجالات الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وتمكين القطاع الخاص وخلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار.

من جهته، قال جاسم البديوي في كلمة مماثلة إن اقتصادات دول مجلس التعاون رغم التحديات العالمية أظهرت قدرتها الكبيرة على الصمود، إذ أسهم النشاط غير النفطي القوي المدعوم بزخم الإصلاحات والطلب المحلي القوي في دعم النمو الاقتصادي لدول المجلس.

وتوقع البديوي أن تبقى الآفاق الاقتصادية إيجابية مدفوعة بتقليل الاعتماد على النفط وتوسع إنتاج الغاز الطبيعي واستمرار الإصلاحات، مبينا في الوقت ذاته أن معدلات التضخم تعتبر تحت السيطرة، فيما توفر الهوامش السياسات المالية والنقدية مجالا واسعا للتعامل مع حالة عدم اليقين.

وعلى الصعيد النقدي، أكد أن دول المجلس تعمل بكل فاعلية على تعزيز السياسة النقدية وتطوير إدارة السيولة وتعميق الأسواق المالية، مما مكنها من تحقيق استقرار مالي، وفي الوقت ذاته تعمل على سياسات احترازية واستباقية للمحافظة على استقرارها الاقتصادي.

وأشار إلى أن المضي قدما نحو الإصلاحات الهيكلية سيسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز مشاركة القوى العاملة لاسيما المرأة والاستفادة من الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وتعميق أسواق رأس المال سيظل أساسيا لتحقيق نمو مستدام يقوده القطاع الخاص.

بدورها، أكدت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا في كلمة مماثلة أهمية مواصلة التعاطي مع التحديات الاقتصادية العالمية المتنامية في ضوء استمرار حالة عدم اليقين.

وأشارت غورغيفا إلى أن المخاطر تظل مائلة نحو الانخفاض بسبب اجراءات الحماية وتراجع الثقة والتحولات الديموغرافية على الرغم من استفادة مجلس التعاون الخليجي من ميزة التركيبة السكانية الشابة مما يتطلب التركيز على توفير وظائف عمل والتوسع في الفرص. وذكرت أنه على الرغم من تراجع أسعار النفط وتصاعد التوترات الجيوسياسية إلا أن مجلس التعاون مستمر في تقديم أداء قوي بدعم من الإصلاحات والمرونة مع توقعات بارتفاع النمو خلال عام 2025 ليبلغ نحو 3,5٪ بالإضافة إلى اقترابه من 4٪ خلال عام 2026.

ودعت إلى ضرورة تطوير أعمق للأسواق المالية المحلية خصوصا أسواق السندات المحلية وتوسيع نطاق الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدة أهمية تعزيز التكامل وتنسيق اللوائح والرقابة لأنه من شأنه يعزز استراتيجيات التنويع ويصون اقتصادات دول المجلس من تقلبات أسعار النفط.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المحورية أبرزها، التقرير السنوي المقدم من صندوق النقد الدولي حول قدرة دول مجلس التعاون على مواجهة الصدمات العالمية ووضع سياسات مالية ملائمة في ظل تقلب أسعار النفط وتوفير التمويل اللازم لدعم برامج التنويع الاقتصادي.

كما تناول الاجتماع موضوعات أخرى مثل الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى رفع الإنتاجية وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وتطوير الأسواق المالية المحلية وتعميقها وتعزيز التكامل التجاري والمالي ودعم المبادرات الخليجية المشتركة في مجالي السياسات المالية والنقدية.

مبادرة تدعم الشمول المالي وتوفر تمويلاً ميسراً بقيم وفترات سداد مرنة

«وربة» يطلق أول تمويل رقمي سهل في الكويت للمقيمين

في إطار رؤيته التي تهدف تقديم حلول مبتكرة تخدم مختلف شرائح المجتمع وفي سابقة هي الأولى من نوعها في الكويت، أطلق بنك وربة خدمة «SiDi Easy Finance» لتوفير تمويل رقمي سهل يستهدف حصريا المقيمين المشمولين وفق المادة «20»، أي العاملين والعاملات في المنازل، حيث يقدم لهم تمويلا وفق 3 شرائح بقيمة 100 أو 200 أو 300 دينار مع فترات سداد مرنة تتراوح بين 3 و9 أشهر.

وتأتي هذه المبادرة كجزء من استراتيجية البنك لتعزيز الشمول المالي ضمن فئات ذات الدخل المحدود التي غالبا ما تحظى بخدمات تمويلية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتها الخاصة، إذ كان البنك قد أطلق حساب SiDi ليوفر حلولا مصرفية متكاملة تشمل فتح الحسابات والتحويلات المالية السريعة برسوم منخفضة تناسب إمكانيات شريحة العملاء من ذوي الدخل المحدود.

حمد أشكناني

وبهذه المناسبة، قال حمد أشكناني، مدير أول قطاع إدارة التميز المؤسسي في بنك وربة: «فخورون بأن نكون البنك الوحيد في الكويت الذي يقدم حلولا تمويلية متخصصة للعمالة المنزلية، حيث إن SiDi Easy Finance ليس مجرد منتج مالي، بل هو تجسيد حقيقي لرؤيتنا «لنملك الغد» في بناء نظام مالي شامل وعادل يخدم جميع فئات المجتمع دون استثناء».

وتابع أشكناني حديثه، مشددا على أن هذا الحل التمويلي يخضع لإطار تنظيمي وضوابط متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن دون أي التزامات مالية على الكفيل، وهو ما يعكس الغاية من حساب SiDi الذي يهدف إلى توفير الاستقلالية التامة لعملاء هذا الحساب وكذلك مساندة الكفلاء في توفير خيارات إضافية في متابعة تحويل الراتب إضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات والمنتجات مصرفية مجانية عبر تطبيق SiDi.

وتتميز خدمة SiDi Easy Finance بكونها رحلة إلكترونية كاملة بتجربة سهلة وآمنة، حيث يمكن لعميل SiDi تقديم طلبات التمويل والحصول على الموافقة والتمويل دون الحاجة لزيارة أي فرع مصرفي، حيث تبدأ العملية بتقديم الطلب عبر تطبيق SiDi. الذي يتوجب على العميل أولا فتح حساب مصرفي عبر التطبيق للاستفادة من الخدمة، وهي عملية مجانية وسهلة وآمنة بالكامل.

ولضمان أعلى معايير الأمان والمصادقة، يتطلب للاستفادة من عملية التمويل الشخصي إتمام تفعيل التوقيع الإلكتروني من خلال أجهزة الخدمة الذاتية (Kiosk) التابعة للهيئة العامة للمعلومات المدنية، والمتوافرة في مواقع متعددة تشمل مقار الهيئة العامة للمعلومات المدنية الرسمية والمجمعات التجارية الكبرى والأسواق الرئيسية، بالإضافة إلى جهاز الخدمة الذاتية المتاح في فرع SiDi المتخصص.

وتوفر خدمة SiDi Easy Finance للكفيل الوقت والجهد، حيث لا يحتاج إلى التدخل في أي إجراءات تمويلية تخص العامل، علما أن جميع الخطوات تتم بشكل رقمي عبر تطبيق SiDi، ما يغني الكفيل عن متابعة الطلبات أو توفير مبالغ مالية مباشرة.

وتخضع خدمة SiDi Easy Finance لإطار تنظيمي صارم يضمن التوافق الكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية والضوابط المعتمدة من الجهات الرقابية الكويتية، ما يوفر للعملاء ضمانات إضافية حول سلامة وشرعية جميع المعاملات والإجراءات.

كما تم تصميم الخدمة وفق أعلى معايير الأمان السيبراني وحماية البيانات، مع الالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية المحلية والدولية في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

مجلس إدارة «تسلا» اقترح الشهر الماضي خطة تعويضات بقيمة تريليون دولار لماسك

إيلون ماسك.. أول شخص في التاريخ يمتلك نصف تريليون دولار

وكالات: أصبح إيلون ماسك الرئيس التنفيذي لشركة تسلا، أول شخص في التاريخ يحقق صافي ثروة نحو 500 مليار دولار، بفضل انتعاش أسهم شركة تصنيع السيارات الكهربائية وارتفاع تقييمات الشركات الناشئة الأخرى المملوكة لرائد الأعمال التكنولوجية.

وأظهر مؤشر فوربس للملياردريات أن القيمة الصافية لثروة ماسك بلغت 499,5 مليار دولار، وتدفع أسهم «تسلا» الزيادة في صافي ثروة ماسك، إذ ارتفعت بأكثر من 14٪ هذا العام حتى الآن، وصعدت 4٪ تقريبا يوم الأربعاء الماضي، لتضيف أكثر من 7 مليارات دولار إلى صافي ثروة ماسك. واقترح مجلس إدارة تسلا الشهر الماضي خطة تعويضات بقيمة تريليون دولار لماسك، مما يؤكد سيطرته على شركة تصنيع السيارات في وقت تحاول فيه التحول إلى شركة رائدة في الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

ورفعت شركة ماسك الناشئة للذكاء الاصطناعي (إكس.إيه.آي) وشركة (سبيس إكس) لتصنيع الصواريخ تقييماتهما هذا العام.

وتجاوز ماسك عتبة 400 مليار دولار في ديسمبر 2024، وسط تكهنات المستثمرين بأن «تسلا» ستستفيد من علاقاته بالرئيس الأميركي المنتخب حديثا آنذاك دونالد ترامب. وقد زار البيت الأبيض عدة مرات في بداية ولاية ترامب، لكن العلاقات توترت لاحقا وهدد ترامب بقطع الدعم الاتحادي عن شركات ماسك.

كما تراجعت مبيعات «تسلا» جزئيا بسبب تحفظ بعض المشترين المحتملين على مواقف ماسك السياسية اليمنية ودوره في تسريحات وتخفيضات تكاليف الحكومة خلال فترة ترامب.

إيلون ماسك

جاذبية الفرص المتاحة عزّزت الإقبال اللافت خلال الأشهر الـ9 الأولى من 2025

الأجانب يقودون موجة الشراء في البورصة بصافي تعاملات 577 مليون دينار

شريف حمدي

تعكس بورصة الكويت في عام 2025 صورة لافتة من الحراك الاستثماري، إذ تحولت إلى وجهة رئيسية لرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن فرص نمو مستقرة في بيئة اقتصادية تتعزز مقوماتها يوما بعد آخر، وهذا الزخم يتجلى في تزايد شهية المستثمرين من المؤسسات والشركات العالمية تجاه الأسهم الكويتية، ما يضع السوق المحلي في دائرة الضوء الإقليمي والدولي بوصفه بيئة جاذبة للرساميل الباحثة عن عوائد مستقرة ومستدامة.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، كشفت البيانات الرسمية لتداولات السوق حسب الجنسية وفئة المستثمرين، عن تسجيل صافي مشتريات للأجانب بقيمة 577 مليون دينار، مقارنة بـ169,6 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بزيادة تجاوزت 240٪.

وكان من اللافت في هذه البيانات أن المؤسسات والشركات الأجنبية كانت المحرك الرئيسي للتدفقات الشرائية بصافي 590 مليون دينار، تلتها صناديق الاستثمار بصافي شراء بلغ 2,3 مليون دينار، في حين اتخذت تعاملات الأفراد الأجانب منحى بيعيا بصافي 15,2 مليون دينار.

ثقة متزايدة بمقومات السوق

الطفرة في إقبال المستثمرين الأجانب على الأسهم المحلية تعكس قناعة راسخة بقدرة بورصة الكويت على توفير بيئة استثمارية متطورة، وهو ما يدعمه عدد من العوامل:

1 ـ استدامة ربحية الشركات القيادية بما يضمن توزيعات نقدية وأسهم منحة منتظمة، ما يجعلها خيارا مفضلا للمستثمرين أصحاب الرؤية طويلة الأجل.

2 ـ التطورات التنظيمية التي رفعت مستويات الشفافية والإفصاح، وعززت من كفاءة البنية التحتية للسوق لتواكب المعايير العالمية.

3 ـ تنويع الأدوات الاستثمارية عبر إدخال منتجات جديدة، مع ترقب لمزيد من التطوير عقب إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق في يوليو الماضي.

4 ـ ارتفاع السيولة إلى مستويات قياسية بلغت 19,4 مليار دينار بزيادة 90٪ مقارنة بالعام الماضي، ما يعكس قدرة السوق على اجتذاب الأموال المحلية والأجنبية.

5 ـ القفزات السعرية للأسهم التي رفعت القيمة الرأسمالية للسوق بأكثر من 9 مليارات دينار في الأشهر التسعة الأولى، وسط توقعات بمزيد من النمو حتى نهاية العام.

6 ـ المكاسب الجماعية للمؤشرات التي تجاوزت 19٪، ما يمنح الضوء الأخضر لاستمرار التوسع في الملكيات الاستثمارية.

7 ـ الثقة بالاقتصاد الكويتي الذي يشهد خططا استراتيجية لتعزيز جاذبية الاستثمار بقيادة القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية.

تزايد شهية المستثمرين من المؤسسات والشركات العالمية تجاه الأسهم الكويتية (قاسم باشا)

وفي ضوء هذه العوامل، تبدو بورصة الكويت مرشحة لمزيد من التدفقات الأجنبية في المرحلة المقبلة، خصوصا مع إعلانها التوسع في قاعدة المستثمرين عبر إدراج صناديق المؤشرات المتداولة وأدوات الدخل الثابت مثل الصكوك والسندات.

6710 زيادة بالحسابات النشطة

قفز عدد الحسابات النشطة في البورصة الكويتية بنهاية سبتمبر بـ6710 حسابات، بزيادة نسبتها 20,3٪ عن أغسطس الماضي، ليصل الإجمالي إلى 39662 حسابا مقابل 32952 حسابا في الشهر السابق. وبحسب إحصائيات البورصة، فإن نسبة الحسابات النشطة شكلت 8,6٪ فقط من إجمالي الحسابات المصرح لها بالتداول والبالغ 460614 حسابا، فيما ظلت 91,4٪ من الحسابات خاملة.

619 مليون دينار سيولة أسبوعية للبورصة

اختتمت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الماضي بتباين في أداء مؤشراتها، إذ تراجع السوق الأول تحت ضغط عمليات جني أرباح، بينما واصل السوق الرئيسي مساره الصاعد مدعوما بعمليات شراء لافتة على الأسهم المتوسطة والصغيرة.

وسجلت السيولة الأسبوعية ارتفاعا بنسبة 3٪ لتبلغ 619 مليون دينار مقابل 600 مليون دينار في الأسبوع السابق، فيما ارتفعت أحجام التداول بنسبة 15٪ لتصل إلى 3,52 مليارات سهم.

أما القيمة السوقية فقد تراجعت بشكل محدود بـ28 مليون دينار لتستقر عند 52,47 مليار دينار.

وعلى صعيد المؤشرات، أنهى السوق الأول تعاملاته عند 9315 نقطة متراجعا 0,5٪، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2,1٪ ليصل إلى 8336 نقطة، واستقر مؤشر السوق العام عند 8773 نقطة متراجعا بشكل طفيف للغاية.